

## القطاع المصرفي السليم الأساس للتنمية الاقتصادية (1)

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب على أرض دولة الكويت، التي يسرّها استضافة هذا المؤتمر بما يتناوله من مواضيع وقضايا هامة متعلّقة بموضوع التمويل والتنمية والخطّة الإنمائية لدولة الكويت، وهيكل القطاع المصرفي ورسملة هذه البنوك وإدارة المخاطر لديها، وهيكل وخيارات التمويل، وغيرها من المواضيع الاقتصادية والمالية المهمّة.

كما اودّ أن اعبر عن ترحيبي للمشاركين في أعمال هذا المؤتمر من الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، وممثلي الهيئات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدكم الثاني. ونعرب أيضاً عن شكرنا وتقديرنا لاتحاد مصارف الكويت على الإعداد لهذا المؤتمر بالتعاون مع مؤسسة "يورومني" العالمية التي تحظى بمكانة مرموقة في الأوساط المالية والاقتصادية. ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر لجميع الجهات الراعية لهذا المؤتمر وإلى كلّ من ساهم في انعقاده، وأخصّ بالذكر السادة مُعدي أوراق وبحوث المؤتمر والمعقّبين عليها، وكذلك السادة المشاركين في إدارة حلقات النقاش وورش العمل بالمؤتمر.

عقب الاطلاع على بعض المواضيع التي سيناقشها هذا المؤتمر، وبصفة خاصّة ما يتعلّق منها برسملة البنوك وإدارة المخاطر لديها وعلاقة هذه البنوك بالاقتصاد الكويتي، وفي إطار محاور الإصلاح المالي الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة، أرى أنه من المناسب أن أشير إلى أن بنك الكويت المركزي قد اتخذ العديد من الإجراءات باتجاه تعزيز ضوابط العمل المصرفي وبصفة خاصّة في ما يتعلّق بإدارة المخاطر، والتأكيد على أهمية عملية "التقييم الداخلي لكفاية رأس المال" (ICAAP) وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي وتطبيقها بشكل نصف سنوي، مع التركيز "بالرقابة على أساس

---

(1) كلمة ألقيت بمناسبة افتتاح فعاليات "مؤتمر تمويل التنمية وتنمية التمويل"، المنعقد في دولة الكويت خلال يومي 11 و12 أبريل عام 2011، وذلك بتنظيم من اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع "يورومني".

المخاطر " (Risk Based Supervision). كذلك، قام بنك الكويت المركزي بتوجيه البنوك لاتخاذ إجراءات وقائية تهدف الى تعزيز رسمة البنوك، وذلك من خلال بناء مخصّصات احترازية إلى جانب المخصّصات المحدّدة والمخصّصات العامّة مع قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها. وتعكس أهم المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الكويتي كما في نهاية ديسمبر عام 2010 متانة أوضاع هذه البنوك، واستمرار التحسّن في أدائها والمتمثل في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية من 16,7% في 2009/12/31 إلى نحو 18,8% في 2010/12/31، وارتفاع صافي أرباح البنوك الكويتية كما في 2010/12/31 إلى نحو 583 مليون دينار، مقابل نحو 359 مليون دينار في نهاية الفترة المقابلة من عام 2009، أي نمو نسبته نحو 62,5%. وجدير بالذكر أيضاً أن نسب السيولة الرقابية لدى هذه البنوك في نهاية ديسمبر عام 2010 قد تجاوزت بشكل كبير النسبة الرقابية التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي، وهو ما يعكسه أيضاً الارتفاع الملحوظ في صافي مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي والتي تجاوزت 3,4 مليار دينار في نهاية فبراير عام 2011، وكذلك الارتفاع في صافي مطالب البنوك على العالم الخارجي والتي تجاوزت 4,4 مليار دينار في ذلك التاريخ.

ولزيد من الاطمئنان حول قدرة القطاع المصرفي على مواجهة أي صدمات، مهما كان مصدرها، فقد قام بنك الكويت المركزي بتكليف جهة استشارية عالمية مستقلة من أجل تشخيص وتقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي، واجراء اختبارات الضغط المالي للبنوك الكويتية بهدف قياس قدرتها على مقاومة الصدمات والعمل في أوضاع صعبة وضاغطة.

وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات، والتي تمّت بناءً على ثلاثة سيناريوهات، أن البنوك الكويتية، على مستوى كل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، لديها مرونة وقدرات عالية على مقاومة أشد الصدمات. وجدير بالذكر أن السيناريو الثالث الأكثر شدة، والذي يُعرف بسيناريو الحالة الأسوأ، قد أخذ فرضيات لصدمات قوية جداً تجعل حدوثها

أمراً مستبعداً، حيث أنها تتضمن حدوث تغييرات حادة في أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية منها انخفاض سعر برميل النفط إلى 25 دولار أمريكي، ونمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8%، وانخفاض بنسبة 30% في كل من مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية وأسعار العقار، وانخفاض بنسبة 15% في سعر صرف الدينار الكويتي.

من المعلوم أن الخطة الإنمائية تبني سياسات متعددة تستهدف توسيع دور القطاع الخاص في التنمية، وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة الاقتصادية، وتأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وتنويع القاعدة الإنتاجية مع تأكيد الخطة على تحوّل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وتعزيز دور بنك الكويت المركزي كجهة رقابية وإشرافية على الجهاز المصرفي والمالي، وتعزيز مبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) في العمل المصرفي والمالي، والعمل وفق المعايير الدولية.

وأشير في هذا المجال إلى أنه ومنذ عام 2004، وهو تاريخ إلغاء القيود التشريعية التي كانت قائمة على تواجد البنوك الأجنبية في دولة الكويت، فقد تمّ الترخيص لتسعة فروع لبنوك أجنبية. وتأتي هذه الإجراءات في المقام الأول منسجمة مع قناعة الإدارة الاقتصادية العامة بأهمية تعزيز الخدمات المالية، وتنويع هيكل الجهاز المصرفي والمالي في البلاد باتجاه تطوير الكويت كمركز مالي، وتعزيز علاقاتها المالية والتجارية مع العالم الخارجي. وجدير بالذكر في هذا المجال، أن بنك الكويت المركزي يسعى إلى استصدار تشريع يسمح للبنك الأجنبي الواحد بفتح أكثر من فرع في دولة الكويت إضافة إلى السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، التي تمارس أنشطة استثمارية ومالية، بافتتاح مكاتب تمثيل لها في دولة الكويت.

هذا، وتأتي إجراءات بنك الكويت المركزي في مجال تنويع قاعدة الجهاز المصرفي في إطار ما يطبقه من سياسات لتحسين بيئة العمل المصرفي، وإذكاء روح المنافسة بين البنوك لصالح الارتقاء بأساليب العمل المصرفي، وتطوير الخدمات والمنتجات وتحسين مستوى الأداء وتدعيم

المقومات اللازمة باتجاه تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، وهو ما يمثل رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ويؤكد أحد الأهداف الأساسية للخطة الإنمائية للدولة. كذلك، وفي هذا الشأن، لا يوجد هناك خلاف حول ما تتمتع به دولة الكويت من مزايا تؤهلها لاستكمال مقومات تطويرها كمركز مالي وتجاري، ومنها المرتكزات الرئيسية القائمة على دولة مليئة مالياً وبتصنيفات سيادية مميّزة، وقطاع مصرفي بأسس راسخة من المتانة والقوة مع نظم رقابية متطورة، وعملة قوية ومستقرة، وعدم وجود قيود على حركة انسياب رؤوس الأموال. ومع ذلك، فإن تطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري هو بالضرورة مشروع وطني يستلزم دعم وتعاون فعال من جانب جميع الجهات المختصة في الدولة والعمل في عدّة اتجاهات لتوفير البيئة المناسبة والمقومات اللازمة لنجاح هذا المشروع. هذا، وتحذونا تطلّعات واسعة بأن يساهم تنفيذ الخطة الإنمائية في تحقيق ما نصبو إليه في هذا المجال، وذلك في ضوء ما تتضمنه الخطة من برامج وسياسات تنفيذية يمكن متابعتها في إطار محدّد وواضح، إضافة إلى العديد من التشريعات المقترحة في المجال المالي والاقتصادي وبما يسمح بتوفير بيئة أعمال جاذبة ومناخ ملائم للاستثمار، إضافة إلى الخدمات المساندة لنمو المراكز المالية وتطورها.

ومن جانب آخر، نرى أن السماح بتواجد البنوك الأجنبية في ساحة العمل المصرفي، وهو يأتي في إطار تحرير الخدمات المالية وفي ضوء التوجّهات القائمة لتطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري، سوف يترتب عليه إحداث تغييرات مهمّة في مجال تدفقات الأموال وعمليات التمويل الإقليمي والدولي في ظلّ مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تنتهجه الدولة وخاصية انفتاح الاقتصاد الكويتي. ولذلك نرى أن الحديث عن السوق المصرفي يتوجّب أن لا ينحصر بمفهوم السوق المحلي، وإنما في إطار نظرة أكثر شمولية لنشاط هذه المصارف ليشمل بذلك النطاق الإقليمي والدولي.

إن القطاع المصرفي في دولة الكويت يتمتّع بقدرات فنية وتمويلية وخبرات مهنية متراكمة تجعله مؤهلاً للمشاركة وبشكل فعال في تمويل المشاريع التنموية في البلاد. فقد شهد القطاع المصرفي

في دولة الكويت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة جاء مواكباً للتطورات في أداء الاقتصاد الكلي بحيث أصبح القطاع المصرفي يضم قاعدة واسعة من البنوك، منها ستة بنوك وطنية تقليدية وخمسة بنوك إسلامية، إضافة إلى وجود عشرة فروع لبنوك أجنبية منها فروع لبنوك عالمية. كذلك شهد حجم نشاط هذه البنوك تطوراً ملموساً يعكسه الارتفاع في الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي والتي ارتفعت من نحو 22,3 مليار دينار في نهاية فبراير عام 2006 إلى نحو 42,6 مليار في نهاية فبراير عام 2011. كذلك قامت هذه البنوك بتعزيز قواعدها الرأسمالية متمثلة في ارتفاع حقوق المساهمين لديها من نحو 3 مليار دينار إلى 5,8 مليار دينار خلال الفترة ذاتها المشار إليها آنفاً.

ومن جانب آخر، تعكس الموجودات والمطلوبات الأجنبية للقطاع المصرفي درجة الاندماج والتشابك في علاقة هذه البنوك بالأسواق النقدية والمالية العالمية، وهي علاقات تدعمها الثقة العالية في القطاع المصرفي الكويتي والمستمدّة من تصنيفات ائتمانية عالية وفي إطار تصنيفات سيادية مميّزة لدولة الكويت. ولذلك، فإننا لا نرى وجود مخاطر مصرفية أو مخاطر سيادية تحول دون حركة التدفق الداخلي للأموال المتوجّهة للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية في البلاد، سواء كان ذلك في صورة تمويل مصرفي مباشر أو عن طريق السوق المالي من خلال المشاركة فيما يطرح من سندات وصكوك.

كذلك، وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق معايير الرقابة الدولية، وتحسين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، فإننا بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات (بازل 3). وتشمل هذه المعايير حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز وتحسين جودة رأس المال والرفع المالي، إضافة إلى ضوابط تتعلق بتعزيز معايير السيولة وتهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدامات هذه البنوك، إضافة إلى المعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية

والمتمثلة فيما توفره حزمة إصلاحات (بازل 3) من هوامش أمان تتمثل في وجود مصدّات إضافية لرأس المال والسيولة.

وفي إطار حزمة تلك الإصلاحات، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تطبيق سياسات الرقابة الكلية الحصيفة إلى جانب الرقابة الجزئية على الوحدات المصرفية في إطار نظام إنذار مبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي. وتنطلق رؤية بنك الكويت المركزي بهذا الاتجاه مما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أن الأسواق المالية لم يكن بمقدورها وحدها أن تعمل على تحقيق الاستقرار المالي المطلوب بشكل مستمر، وأن هذه الأسواق تظل بحاجة إلى ضوابط رقابية وقيود متشدّدة ودقيقة لتقليل درجة احتمالية الإخفاقات في الأسواق المالية. كذلك، وفي الاتجاه ذاته، يسعى بنك الكويت المركزي حالياً إلى تحديث معايير الحوكمة، وهو من المواضيع التي احتلت مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة وأدّت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة في الشركات، ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وحقيقة أسعار أسهم الشركات في أسواق الأوراق المالية وما لذلك من تداعيات سلبية مختلفة. هذا، وقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة لتؤكد من جديد على أهمية موضوع الحوكمة، وذلك في ضوء ما كشفت عنه هذه الأزمة من أن ضعف الحوكمة وعدم تطبيق الممارسات السليمة، سواء في العمل المصرفي أو أعمال الشركات الأخرى، كانت من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ويأخذ موضوع حوكمة الشركات في البنوك، في مختلف دول العالم، أهمية خاصّة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية وعمق علاقاتها بالمجتمع ككل، إضافة إلى أنها تمثل حلقة الوصل فيما بين السياسات النقدية والاقتصاد، ومن خلالها تنتقل آلية عمل هذه السياسات.

ويهدف بنك الكويت المركزي من تحديث تلك التعليمات التأكيد على أهمية المعايير التي ساهمت في الأزمة المالية العالمية، وبصفة خاصة الإخفاقات في تطبيق معايير الحوكمة من حيث عدم اضطلاع مجالس الإدارات بكامل مسؤولياتها، وعدم كفاية رقابة مجالس الإدارة على الإدارة التنفيذية، وضعف إدارات المخاطر، والغموض في الهياكل التنظيمية للبنوك وأنشطتها، وضعف الإفصاح العام، مع ممارسات خاطئة للمكافآت شجعت المؤسسات على الإفراط في المخاطر طويلة الأجل من أجل تعزيز الأرباح في المدى القصير، الأمر الذي أدى إلى استنزاف أصول هذه المؤسسات ومواردها وإضعاف قدراتها المالية على مواجهة الخسائر التي مُنيت بها لاحقاً. ولذلك، فقد أصبحت الضوابط الرسمية لمعالجة نظم التعويضات والمكافآت من ضمن برامج الإصلاح المالي التي باتت تؤكد على ضرورة قيام المؤسسات بربط نظم التعويضات والمكافآت لديها بما يمكن أن يخلق من قيمة على المدى الطويل، ويمنع اتخاذ أي مجازفات مفرطة في هذا المجال.

وأخيراً وقبل الانتهاء من هذه الكلمة، فإنني أودّ أن أؤكد على ما سبق أن أشرت إليه في أكثر من مناسبة من أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه معايير الحوكمة يتمثل في تنمية القيم، وأخلاقيات السلوك المهني لجميع القائمين على إدارة المؤسسات والعاملين فيها، والعمل على ترسيخ هذه المفاهيم في جميع مناحي حياتنا ومواقفنا، وهو ما يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافة والمفاهيم (Cultural Changes) والتي تولدت وتراكمت عبر سنوات طويلة من العمل وبما يؤدي إلى تقوية الانضباط الذاتي للعنصر البشري.